

الرسالة الاخبارية



العدد 12

المدة النيابية 2023-2027

من 01 إلى 15 ديسمبر 2023

مجلس نواب الشعب

المصادقة على أول قانون ماليّ خلال المدّة النيابيّة 2023 - 2027

صادق مجلس نواب الشعب يوم 10 ديسمبر الجاري على مشروع قانون الماليّة لسنة 2024 بعد مناقشته والتصويت على فصوله في نسق حثيث، حيث انعقدت جلسات عامة صباحية ومسائية وليلية لاتمام النظر فيه وفق الاجال الدستورية. وقد تمت المصادقة عليه بـ 116 نعم و 26 احتفاظ و 04 رفض.

النشر بالترّاد الرسمي
للجمهورية التونسية

12 ديسمبر

5

4

11 ديسمبر

الختم من قبل
رئيس الجمهورية

توقيع رئيس مجلس نواب
الشعب على الصيغة النهائية
لمشروع القانون

11 ديسمبر

3

2

10 ديسمبر

مصادقة الجلسة العامة
على مشروع القانون

تصويت لجنة الماليّة
والميزانية على
مشروع القانون

29 نوفمبر

1

مجلس نواب الشعب هو مجلس الإرادة الشعبية

ألقي السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام أشغال النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 كلمة أكد خلالها خاصّة على ما يلي:

• عمل المجلس على التأسيس لمرحلة جديدة من تاريخ البلاد نحو ضمان كرامة المواطن التونسي وتكريس مقومات السيادة الوطنية الحقيقية.

• حرص المجلس على قيام المجلس بكلّ أعماله في إطار التناغم والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية خدمة للشعب التونسي وللصلحة العليا للبلاد.

• ضرورة مواصلة العمل في إطار متكامل يجمع مختلف مؤسسات الدولة على أهداف وطنية مشتركة ووفق رؤية استشرافية جامعة ترمي الى إرجاع الثقة وزرع ثقافة التفاوض وضمن مستقبل واعد للأجيال القادمة.

• العزم على مزيد حوكمة العمل النيابي وتفعيل دور مختلف الهياكل النيابية والارتقاء بالأداء المتصل بالمهام الدستورية الموكولة إلى مجلس نواب الشعب.



إحصائيات خاصة بالجلسات العامة الممتدة من 17 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2023

168 ساعة
و 30 دقيقة

مدة العمل إجمالاً إلى حدود الانتهاء من النقاش العام لمشروع قانون المالية

97 ساعة
و 17 دقيقة

مدة المداخلات

1483 تدخلاً

جملة المداخلات في النقاش العام

75 دقيقة

تدخل رئيس الحكومة لمدة

ساعتان
و 18 دقيقة

مدة تدخلات رئيس المجلس في عرض المهمات

29 ساعة
و 34 دقيقة

مدة تدخلات أعضاء الحكومة وممثلي بقية المهمات

توزيع اعتمادات الدّفع من ميزانية الدولة لسنة 2024 حسب المهمّات والمهمّات الخاصّة



قانون المالية لسنة 2024

تولّت لجنة المالية والميزانية دراسة مشروع قانون المالية منذ إحالته على أنظارها من قبل مكتب المجلس والى حدود 29 نوفمبر 2023 ، وذلك وفق مقارنة تشاركية انخرطت فيها مختلف الأطراف المتدخلة. وفي هذا السياق، تبنت اللجنة عددا من الفصول في صيغتها الأصلية، وأدخلت تعديلات على فصول أخرى. كما تواصل اقتراح التعديلات في مستوى الجلسة العامة وفق ما يراه النواب لخدمة مصلحة الوطن العليا. وعلى هذا الأساس تمّت إضافة جملة من الفصول الهامة على مشروع قانون المالية لسنة 2024 ، فيما يلي أبرزها.

غرة جانفي 2024.

- الديون الجبائية المستوجبة بمقتضى أحكام قضائية تتعلق بنزاعات أساس الأداء والمثقلة قبل غرة جوان 2024.

ويطبق الإجراء المذكور على المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وعلى المعلوم على النزل وعلى المعلوم الإجازة.

2. تسوية الخطايا والعقوبات المالية والخطايا الجبائية الإدارية

- يتم التخلي عن الخطايا والعقوبات المالية المثقلة بكتائب قباض المالية قبل غرة جانفي 2024 التي لا يتجاوز مبلغها المتبقي 100 د بالنسبة إلى كل خطية وكذلك مصاريف التتبع المتعلقة بها.

- يتمّ التخلي عن 50% من مبلغ الخطايا والعقوبات المالية والخطايا المتعلقة بالمخالفات الجبائية الإدارية المثقلة قبل 20 جوان 2024 وكذلك مصاريف التتبع المتعلقة بها وذلك باكتتاب روزنامة دفع في أجل أقصاه 30 جوان 2024 ودفع القسط الأول كاملا وتسديد المبالغ المتبقية على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها خمس سنوات.

3. تدارك الإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء وبيداع التصاريح الجبائية التصحيحية

يتمّ التخلي عن الخطايا المستوجبة بالنسبة إلى التصاريح الجبائية بما في ذلك العقود والكتابات والتصاريح المتعلقة بمعاليم التسجيل والتي حل أجلها قبل 31 أكتوبر 2023 ولم يشملها التقادم والمودعة ابتداء من غرة جانفي 2024 وإلى غاية 30 أبريل 2024 شريطة دفع أصل الأداء المستوجب حسب الحالة عند إيداع التصريح أو عند إجراء التسجيل.

• **الفصل 12 المتعلق بتسوية وضعية عمال الحضائر** مّمن تجاوز سنهم 45 سنة ودون 55 سنة، وذلك بالتنصيص على انتدابهم على ثلاث دفعوعات من سنة 2024 إلى سنة 2026 مع امكانية منح طك مغادرة لمن اختار منهم الخروج الطوعي.

• **الفصل 24 المتعلق بالامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وشروط منحها.** عبر التنصيص على إعفائهم كلياً أو جزئياً من دفع المعاليم والأداءات المستوجبة مرة كل عشر سنوات عند توريد أو الاقتناء من السوق المحلية دراجة نارية أو سيارة سياحية أو سيارة ذات الاستعمال المهني بما في ذلك السيارات لكل المسالك التي لا يفوق وزنها الجملي ثلاثة أطنان ونصف (3,5 طنا).

• **الفصل 58 المتعلق بتيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية المنقوصة.**

1. تسوية الديون الجبائية

يتمّ التخلي عن خطايا التأخير في دفع الأداءات الراجعة للدولة وكذلك خطايا الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بهذه الأداءات باكتتاب روزنامة دفع في شأنها في أجل أقصاه 30 جوان 2024 ودفع كامل القسط الأول وبقية المبالغ المتخلدة بالذمة على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها خمس سنوات. وذلك بالنسبة إلى:

- الديون الجبائية المثقلة بحسابات قباض المالية قبل غرة جانفي 2024.

- الديون الجبائية غير المثقلة بحسابات قباض المالية قبل

4. تسوية معاليم الجولان

يتم التخلي عن معاليم الجولان المستوجبة بعنوان سنوات 2020 و2021 و2022 بما في ذلك المعاليم التي تم في شأنها تحرير محاضر جنائية جزائية قبل غرة جانفي 2024 شريطة خلاص معاليم الجولان المستوجبة بعنوان سنتي 2023 و2024 في الأجال المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل دون أن تتجاوز أجلا أقصاه 31 ديسمبر 2024. ويسقط حق الانتفاع بأحكام هذا الفصل بانقضاء أجل 120 يوما من تاريخ انتهاء أجل تسديد آخر قسط محدد بالروزنامة المتعلقة بالمدين وتبقى المبالغ غير المدفوعة مستوجبة أصلا وخطايا دون أي طرح.

• الفصل 60 المتعلق بتسوية وضعية الملفات المتعلقة بتوريد السيارات المعدة خصيصا لاستعمال الأشخاص ذوي الإعاقة والمودعة لدى مصالح الديوانة قبل غرة جانفي 2023، وفقا للنسب والشروط الجاري بها العمل في تاريخ توريدها، مع الإغفاء من الخطايا المستوجبة. دون أن يؤدي تطبيق أحكام هذا الفصل إلى إرجاع مبالغ تم دفعها قبل غرة جانفي 2024.

مشاريع قوانين جديدة تحت أنظار اللجان

نظر مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه المنعقد يوم 9 ديسمبر 2023 في ثلاثة عشر مشروع قانون تم إيداعه من طرف رئاسة الجمهورية بتاريخ 7 ديسمبر. وقد أحال المكتب مشاريع هذه القوانين على ستّ لجان وفق مجال اختصاصها. وتوزّعت كالتالي:

لجنة التشريع العام، مع التوصية بأخذ رأي لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:

◆ مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة، المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 (عدد 51/2023)

لجنة المالية والميزانية

- ◆ مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017 (عدد 42/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018 (عدد 43/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2019 (عدد 44/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2020 (عدد 45/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية (عدد 46/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النفيسة (عدد 48/2023)
- ◆ مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 52/2023)

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

◆ مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 49/2023)

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:

◆ مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية (عدد 47/2023)

◆ مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" (عدد 53/2023)

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، مع طلب استعجال النظر:

◆ مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026)، عدد 54/2023

لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح:

◆ مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلّق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد (عدد 50/2023).

نشاط اللجان

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

استمعت يوم 14 ديسمبر 2023 إلى وزيرة البيئة حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها (عدد 39/2023). وبعد تلووة مشروع القانون في فطله الوحيد وإدخال بعض التعديلات عليه، وافقت اللجنة على مشروع القانون معدلا بإجماع الحاضرين.

لجنة التشريع العام

نظرت يوم 8 ديسمبر 2023 في برنامج التكوين الخاص بها في إطار الاكاديمية البرلمانية، وفي برنامج عملها للفترة القادمة. وتمّ الاتفاق على تنظيم عدد من الدورات التكوينية على ضوء المقترحات المقدمة.

وأقرت إدراج مقترحي القانونيين المتعلقين بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية ضمن برنامج العمل للفترة القادمة، كما قررت القيام بعدد من الزيارات الميدانية الى بعض المحاكم والسجون والتي سيتمّ برمجتها لاحقا.



الدبلوماسية البرلمانية

13 ديسمبر 2023

استقبل السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب السيد محمد رضا رؤوف شيباني سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتونس، وذلك في إطار زيارة توديع بمناسبة انتهاء مهامه بالجمهورية التونسية. وتحدث الطرفان بخصوص عديد القضايا ذات الاهتمام المشترك ولاسيما ما يتعلق منها بتأزم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة إمعان الكيان الصهيوني المحتل في عدوانه.

وأشاد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمواقف القيادة التونسية من القضية الفلسطينية. وثمن مبادرتها باستقبال عديد الجرحى الفلسطينيين.

07 ديسمبر 2023

استقبل السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب مصطفى قدارة القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة دولة ليبيا بتونس، والسيدة حواء البراني نائبة رئيس البعثة، والسيد خالد الغويل، مستشار السفارة، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة. وأكد الجانبان الحرص المشترك على مواصلة التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والأمنية، فضلا عن التشاور في ما يتعلق بالمسائل الاقليمية.

